

بيتر بينارت*

آن الأوان لتسمية التعصب الأعمى ضد الفلسطينيين باسمه معاداة الفلسطينيين مستشرية في كل مكان بقدر ما هي خفية ومستترة^١

- جوش غوتنهايمر وكاثيري مانينغ وإيلين لوريا ودين فيليبس - فقد أعربوا عن إدانتهم وشجبهم لأعضاء لم يحدوهم من أعضاء الكونغرس لأنهم أسبغوا تسمية دولة فصل عنصري على إسرائيل أو ساقوا الادعاء بأنها تقترف أعمالاً إرهابية. وزعم هؤلاء الديمقراطيون أن «هذه التصريحات معادية للسامية في جوهرها». ولم تفتأ هذه الاتهامات تطارد طليب وعمر وبريسلي وأوكازيو-كورتيز منذ أن وطأت أقدامهن مبنى الكونغرس. فالبحت عن المقالات التي تسوق المزاعم بأنهن يعادين السامية والبحث في محرك البحث «غوغل» يوفر ما يبدو وكأنه مخزون لا ينضب منها. ولكنك إذا بحثت عن مقالات توحى بأن من يتصدى لهن بالانتقاد «معادون للفلسطينيين»، فلا تكاد تجد شيئاً البتة. ولا توجد سوى دلائل قليلة على أن هؤلاء

في شهر حزيران، قدّم ثلاثة جمهوريين من أعضاء مجلس النواب - هم مايكل والتز، وجيم بانكس وكلوديا تيني - اقتراح قرار بحجب الثقة عن رشيدة طليب وإلهان عمر وأيانا بريسلي وألكساندريا أوكازيو-كورتيز لجملة من الأسباب، من بينها «التحريض على شنّ هجمات معادية للسامية في شتى أرجاء الولايات المتحدة». واتهم الديمقراطيون من أعضاء المجلس زميلاتهم بأنهن يكرهن اليهود كذلك، وإن كان ذلك بقدر أقل من البيان الصريح. ولم يذكر النائب تيد دويتش زميلاته بأسمائهن، وإنما وصف ما أطلقته من اتهامات بشأن الفصل العنصري والمعارضة التي تبديها طليب للدولة اليهودية باعتبارها «هجمات ... موجّهة ضد اليهود»، وأنها «أفضت إلى معاداة السامية». وبالنسبة للديمقراطيين من أعضاء المجلس

١ - نشر هذا المقال على موقع Jewish Currents في ١٧/٦/٢٠٢١
<https://jewishcurrents.org/its-time-to-name-anti-palestinian-bigotry>

* كاتب وصحافي ومحلل سياسي يهودي أميركي

خلال الشهور القليلة الماضية، ومع انتشار التعريفات التي تتناول معاداة السامية - والتي يُستخدم بعض منها لغايات مساواة معاداة الصهيونية ومضاهاتها بكراهية اليهود - باشر المثقفون الفلسطينيون العمل على اجترح تعريف للتعصب الأعمى الذي يناهض الفلسطينيين ويعاديهم.

يتصدى المحامون لهذه القضية كذلك. ففي شهر نيسان الماضي، طلبت مؤسسة فلسطين القانونية (Palestine Legal)، التي تتولى الدفاع عن الحريات المدنية للأميركيين الذين يؤيدون حقوق الفلسطينيين ويناصرونها، من وزارة التربية والتعليم الأميركية أن تحقق مع جامعة فلوريدا الحكومية لأنها «سمحت وعززت إشاعة بيئة مزعجة من العنصرية المعادية للفلسطينيين»، وذلك بحق أحد طلبتها، وهو أحمد دار الديك، الذي تعرض لمضايقات شرسة بسبب ما نشره من تجارب مرّ بها تحت الاحتلال الإسرائيلي. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يُطلب فيها من الوزارة أن تقرر بأن قضية تنطوي على التعصب الأعمى المعادي للفلسطينيين تشكل مخالفة لأحكام الباب السادس من قانون الحقوق المدنية لسنة ١٩٦٤، الذي يحظر على المؤسسات التي تتلقى الأموال الفيدرالية أن تمارس التمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي. وليس ثمة إجماع بين المثقفين والنشطاء الفلسطينيين على ما إذا كان من الحكمة اعتماد تعريف محدد لمعاداة الفلسطينيين. فقد أخبرتني مزنة قطو بأن القلق يساورها من أن ذلك التعريف قد «يضيف طابعاً استثنائياً على حقوق الفلسطينيين كما لو كانت تختلف بطريقة أو بأخرى عن الحقوق الممنوحة لأي شخص آخر» - وهو انتقاد يتواتر توجيهه للتعريفات التي تتناول معاداة السامية. وقالت أميرة مطر، زميلة برنامج مايكل راتنر للعدالة في مؤسسة فلسطين القانونية، إن المؤسسة «نأت بنفسها عن تعريف معاداة الفلسطينيين» في الشكوى التي رفعتها لأن مكتب الحقوق المدنية في وزارة التربية والتعليم لا يعرّف أشكالاً أخرى من أشكال التمييز. ولكن مطر اقترحت أن الأميركيين

اضطّروا يوماً إلى الرد علناً على الاتهامات التي وجهت إليهم بالتعصب الأعمى ضد الفلسطينيين. هذا أمر تلقاه الغرابية، لأن الأدلة التي تثبت أن منتقدي هذه المجموعة [طليب وعمر وبريسلي وأوكازيو-كوزتيز] يعادون الفلسطينيين أقوى بكثير من الإثباتات التي تدل على أن تلك المجموعة نفسها معادية لليهود. ويكمن السبب الذي يقف وراء الإحجام عن مناقشة هذا التعصب الأعمى في أن عبارة «معاداة الفلسطينيين» تكاد لا توجد في الخطاب السائد في أميركا. ولا تغيب هذه العبارة لأن التعصب الأعمى المعادي للفلسطينيين أمر نادر، وإنما لأنه مستتر وخفي. فهي غائبة تحديداً لأن كل عضو من أعضاء الكونغرس تقريباً قد يُدان بها، إن كان لهذا المفهوم من وجود، باستثناء أقلية ضئيلة من التقدميين المارقين الذين جرت العادة على شجبهم والتنديد بهم بصفتهم معادين للسامية.

خلال الشهور القليلة الماضية، ومع انتشار التعريفات التي تتناول معاداة السامية - والتي يُستخدم بعض منها لغايات مساواة معاداة الصهيونية ومضاهاتها بكراهية اليهود - باشر المثقفون الفلسطينيون العمل على اجترح تعريف للتعصب الأعمى الذي يناهض الفلسطينيين ويعاديهم. فقد عرّفت مزنة قطو، المختصة في تاريخ الشرق الأوسط، في تغريدة نشرتها الخريف الماضي «معاداة الفلسطينيين» بأنها تعنى «التحيز ضد الفلسطينيين أو معاداتهم أو ممارسة التمييز بحقهم. وإنكار النكبة. واتهام الفلسطينيين بالنزعة (أو النزعات) العنصرية 'الكامنة' بلا سبب. والسماح بإقصاء الفلسطينيين واستثنائهم من جميع القيم / السياسة الليبرالية أو اليسارية الراسخة».

لا تكمن الأهمية الحاسمة في اعتماد تعريف قائم بذاته لمعاداة الفلسطينيين، وإنما في أن يجد هذا المفهوم موطئ قدم له في الخطاب العام السائد في الولايات المتحدة، بحيث يسمح لعدد أكبر من الأميركيين بالاعتراف بالتعصب الأعمى الذي يطال الفلسطينيين ويفعل فعله بهم - أولئك الموجودين في إسرائيل-فلسطين والمقيمين في الشتات كذلك - ومناصريهم، الذين يتعرضون للمضايقات وتُفرض عليهم العقوبات في الولايات المتحدة.



.. من مظاهر التعسف الإسرائيلي اليومي. (صورة أرشيفية)

«في حاجة بالفعل إلى طريقة ما لتعريف القمع المحدد الذي يواجهه الفلسطينيون ومناصروهم بسبب مواجهة الصهيونية، من أجل إبراز الضرر البين لل غاية الذي يعانون منه، والذي يتمايز عن صور أعم من صور التمييز، كمعاداة القومية العربية أو كراهية الإسلام.» ولا تكمن الأهمية الحاسمة في اعتماد تعريف قائم بذاته لمعاداة الفلسطينيين، وإنما في أن يجد هذا المفهوم موطئ قدم له في الخطاب العام السائد في الولايات المتحدة، بحيث يسمح لعدد أكبر من الأميركيين بالاعتراف بالتعصب الأعمى الذي يطال الفلسطينيين ويفعل فعله بهم - أولئك الموجودين في إسرائيل-فلسطين والمقيمين في الشتات كذلك - ومناصريهم، الذين يتعرضون للمضايقات وتُفرض عليهم العقوبات في الولايات المتحدة. وحسبما بينته الحركات التي ثارت مؤخرًا في مواجهة عنف الشرطة والتحرش الجنسي، فمن شأن إمالة اللثام عما كان خافيًا ومستترًا عن عيون الكثيرين أن يُحدث تحولًا في النقاشات السياسية. وفي وسع تسمية التعصب الأعمى الذي يُكنّ العداء للفلسطينيين باسمه أن يسهم في إنجاز هذا الهدف نفسه.

فعوضًا عن تعريف «التعصب الأعمى» أو «التمييز» تستند الوكالات الفيدرالية التي تُعهد إليها المسؤولية عن إنفاذ أحكام الباب السادس من قانون الحقوق المدنية إلى مجموعة من الشواهد التي تشكّل معيارًا ترجع إليه لتقييم الشكاوى التي تُرفع إليها في المستقبل. ولكن في الوقت الذي لا تقدم فيه الحكومة تعريفًا، فلا يصعب على المرء أن يفهم ما يعنيه التعصب الأعمى في الخطاب العام: إنه يشير في معناه إلى معاملة الناس معاملة دونية تحط من قدرهم بسبب هويتهم الجماعية.

وتطبيق هذا المعيار على تلك المجموعة ومنتقديها

أمر له دلالة. فقد ألح غوتنهايمر ولوريا وفيليبس، في رسالتهم المشتركة، إلى أن أفراد هذه المجموعة يسمون إسرائيل باسم «دولة قائمة على الفصل العنصري». ويريد والتز وبانكس وتيني، من جملة أمور أخرى، حجب الثقة عن هؤلاء النواببات بسبب ما ادعيته من أن إسرائيل ارتكبت «التطهير العرقي» وأنها «تروج للعنصرية وتجريد [الفلسطينيين] من صفتهم الإنسانية». وينتاب دويتش الغضب من طليب التي لا تعرب عن تأييدها ودعمها لدولة يهودية.

ولكن لا يوحى أي من هذه الشواهد - أو غيرها من الشواهد التي يسوقها هؤلاء المنتقدون - بأن طليب أو عمر أو بريسي أو أوكازيو-كورتيز تعتقد أنه يجب معاملة اليهود معاملة دونية. فعندما تتهم النائبات

يؤيد الديمقراطيون من أعضاء الكونغرس هذا التعصب المعادي للفلسطينيين بطرق أكثر خفاءً بعض الشيء. فمن الناحية النظرية، يؤيد أمثال غوتنهايمر ودويتش، إقامة دولة فلسطينية. ولكن ما يؤيدونه في الواقع يتمثل في الدعم غير المشروط الذي تقدمه الولايات المتحدة للحكومة الإسرائيلية - حتى لو كان ذلك يجعل إقامة دولة فلسطينية ضرباً من المستحيل.

الإسرائيلي-الفلسطيني من خلال حل تفاوضي يستند إلى إقامة دولتين» (ولم يكن شريكهم، تيني، في الكونغرس حينئذ). وبما أن والتز وبانكس يعارضان حلاً يقوم على أساس وجود دولتين ويعارضان أشد المعارضة قيام دولة واحدة قائمة على المساواة في إسرائيل-فلسطين، فلا يخفى أنهما يفضلان صورة من صور الدولة الواحدة الموجودة في هذه الآونة، حيث يعيش ملايين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرة إسرائيل، دون أن يتمتعوا بالحريات الأساسية - المواطنة والإجراءات القانونية الواجبة وحرية التنقل والحق في التصويت - التي يتمتع جيرانهم اليهود بها. وبعبارة أخرى، يؤيد والتز وبانكس التعصب الأعمى الذي يكتسي صفة مأسسة ضد الفلسطينيين.

ويؤيد الديمقراطيون من أعضاء الكونغرس هذا التعصب المعادي للفلسطينيين بطرق أكثر خفاءً بعض الشيء. فمن الناحية النظرية، يؤيد أعضاء من أمثال غوتنهايمر ودويتش، إقامة دولة فلسطينية. ولكن ما يؤيدونه في الواقع يتمثل في الدعم غير المشروط الذي تقدمه الولايات المتحدة للحكومة الإسرائيلية - حتى لو كان ذلك يجعل إقامة دولة فلسطينية ضرباً من المستحيل. ففي العام ٢٠١٧، صوتت غوتنهايمر ودويتش على إدانة قرار صدر عن الأمم المتحدة وأعلنت فيه أن المستوطنات القائمة في الضفة الغربية «تشكل انتهاكاً [...] بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب». ولم يكن الديمقراطيون الثلاثة الآخرون الذين أعربوا عن إدانتهم للمجموعة قد انضموا في عضوية الكونغرس في حينه. ولكن في شهر نيسان المنصرم، وقّع كل هؤلاء مع غوتنهايمر ودويتش على رسالة تعارض فرض أي

اللاتي يشكّل هذه المجموعة إسرائيل بممارسة الفصل العنصري - مثلما فعلت منظمة «هيومن رايتس ووتش» - فهن يعبرن عن معارضتهن لما يعرفه القانون الدولي باعتباره «نظاماً مأسساً يقوم على ممارسة القمع والتمييز المنهجين» من جانب جماعة بحق جماعة أخرى. وهذه المعارضة نفسها التي تبديها طليب تجاه إخضاع الشعب الفلسطيني هي ما يدفعها إلى الاعتراض على دولة تقوم في أساسها على «تفوق اليهود من نهر الأردن حتى البحر المتوسط»، حسبما ورد على لسان بتسيلم، وهي منظمة حقوق الإنسان الرائدة في إسرائيل. ولا تقترح طليب استبدال دولة قائمة على تفوق اليهود بدولة أخرى تمنح الأفضلية للفلسطينيين أو المسلمين، بل إنها تؤيد استبدالها بدولة تقوم في أساسها على المساواة في كنف القانون. وهذا هو المبدأ نفسه الذي تؤيده طليب وتنصره في الولايات المتحدة، وفي جميع أنحاء العالم. وهو المبدأ الذي أفضى بها إلى معارضة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة لمصر «إلا إذا عالجت العديد من الانتهاكات المتواصلة التي تمس حقوق الإنسان وخضعت للمساءلة عنها»، وإلى الإعلان عن أنه «لو كان ثمة حركة لفرض المقاطعة الاقتصادية على السعودية، لكانت أنا أول من يوقع عليها».

ولك أن تقارن هذا مع منتقدي المجموعة المذكورة من أعضاء الكونغرس، الذين يشعرون بالأريحية - إن لم تنتبهم الحماسة - إزاء إسرائيل التي تعامل الفلسطينيين معاملة دونية تحط من شأنهم. ففي العام ٢٠١٩، صوتت والتز وبانكس، وهما اثنان من الجمهوريين الثلاثة الذي سعوا مؤخراً إلى حجب الثقة عن تلك المجموعة - ضد قرار أصدره المجلس وأعرب فيه عن تأييد «المساعي التي ترمي إلى حل الصراع

شروط لها صلة بحقوق الإنسان على المعونة العسكرية التي تمتد الولايات المتحدة إسرائيل بها. وهذا يعني أنهم يؤيدون استخدام المعونات الأميركية لمساعدة إسرائيل على بسط سيطرتها على ملايين الفلسطينيين الذين لا يتسنى لهم أن يكونوا مواطنين في البلد الذي يعيشون فيه، أو أن يدلوا بأصواتهم لصالح الحكومة التي تهيمن على حياتهم لأنهم فلسطينيون ببساطة. وقد يردّ منتقدو المجموعة من أعضاء الحزب الديمقراطي بأنهم لا يكتفون أي عداوة أو بغضاء للفلسطينيين. فهم لا يزيدون عن أن يدافعوا عن أمن الدولة اليهودية وشرعيتها. ولكن تخيل لو أن حكومة أجنبية منحت المواطنة الكاملة لجميع أفراد سكانها من غير اليهود، ومنحت سكانها اليهود مواطنة من الدرجة الثانية أو لم تمنحهم المواطنة على الإطلاق. ثم تخيل لو كان ثمة أعضاء في الكونغرس ممن يطالبون الولايات المتحدة بأن تسلم تلك الحكومة دون قيد أو شرط ويعارضون أي ممارسة أو ضغط دولي عليها لحملها على تغيير سياساتها التمييزية. ما من شك في أن أعضاء الكونغرس هؤلاء قد يُعدّون متواطئين في معاداة السامية. ولا تُعدّ معاداة الفلسطينيين شائعة في الكونغرس فحسب، بل هي مستشرية في أوساط المجتمع الأمريكي أيضاً. فلا يقتصر الأمر على الشخصيات الإعلامية والدينية ورجال الأعمال البارزين الذين يدفعون بصراحة لا موارد فيها بوجوب حرمان الفلسطينيين الخاضعين لسيطرة إسرائيل من حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم. وفي أحوال كثيرة، تُفرض العقوبات على الأمريكيين الذين يدافعون عن تلك الحقوق بسبب ذلك. ففي حرم الجامعات، كثيراً ما تلغى إدارات الجامعات المحاضرات والحصص ووظائف أساتذة الجامعات، وحتى منظمات طلابية بأسرها، لأنها تتبنى وجهات نظر تؤيد الفلسطينيين وتناصرهم. ويمارس الساسة والمنظمات المؤيدة لإسرائيل الضغط على المتاحف والمسارح وقاعات الحفلات الموسيقية لكي ترفض منح فضاء للممثلين الذين يؤيدون الفلسطينيين. ففي العام ٢٠١٧، رفضت ولاية أريزونا تجديد العقد الذي وقعته مع محامٍ يعمل مع سجناء لأنه لم يتعهد بعدم مقاطعة إسرائيل. وفي العام ٢٠١٨، فعلت ولاية تكساس الشيء نفسه عندما لم يوقع اختصاصي في علاج النطق ويعمل مع الأطفال الذين يعانون من إعاقات في النمو على تعهد بالامتناع عن مقاطعة إسرائيل.

لماذا يعدّ من الصعوبة بمكان تسمية هذا التعصب الأعمى المستشري ضد الفلسطينيين باسمه؟ يكمن السبب في أنه حتى يقرر المجتمع أن أفراد جماعة بعينها يستحقون المساواة، فإن التعصب الأعمى الذي يتعرضون له هم وأنصارهم يبقى خافياً ومستتراً في عمومه.

ويعرض تاريخ عبارة «معاداة السامية» لمحة حول الطريقة التي يسير بها ذلك. فحسبما بسط البروفسور دافيد فيلدمان، مدير معهد بيرز لدراسة معاداة السامية في جامعة لندن، هذا الأمر لي، لم يكن لدى الناطقين بالإنجليزية في القرن التاسع عشر مصطلح للدلالة على التعصب الأعمى ضد اليهود قبل أن يستوردوا عبارة «معاداة السامية» من ألمانيا، حيث ظهرت هذه العبارة فيها خلال العقد الثامن من القرن التاسع عشر. فلماذا ظهر مصطلح «معاداة السامية» في ذلك الوقت؟ لأن اليهود الألمان نالوا «المساواة المدنية والسياسية» «على نحو حاسم» في العام ١٨٧١، حسبما يفترضه فيلدمان في مقال نشره في العام ٢٠١٨ في مجلة (American Historical Review) [«استعراض التاريخ الأميركي»]. وبعبارة أخرى، لم يثر الاعتراض على الشرعية السياسية إلا بعدما حظيت مساواة اليهود بنصيب منها، وهو ما أشار إلى صورة محددة من صور التعصب الأعمى. فقبل ذلك، لم تكن معاملة اليهود معاملة دونية تستدعي مصطلحاً محدداً لأنها كانت مغفلة وغير جديرة بالاهتمام، ومن طبيعة الأشياء.

وهذا هو وضع الفلسطينيين اليوم بصفة عامة. فطوال الشطر الأكبر من القرن العشرين، لم يكن الخطاب العام الذي ساد في أميركا وإسرائيل يسمح بإيراد كلمة «فلسطيني» البتة. وقد لاحظ إدوارد سعيد في كتابه «القضية الفلسطينية»، المنشور في العام ١٩٧٩، أن «مجرد ذكر الفلسطينيين أو فلسطين في إسرائيل، أو على مسمع صهيوني بلغ درجة من اليقين، يعد تسمية لما لا يمكن تسميته». وقد تغير هذا الحال منذ ذلك العهد. فلا يزال عدد أقل من الساسة الأمريكيين يصرون اليوم على أن الفلسطينيين ليسوا سوى عرب من عامة العرب. وفي العام ٢٠١٩، عندما أعلن عضو لجنة مدينة نيويورك كالمان بيجر أن الفلسطينيين لا وجود لهم، جرى تجريده من منصبه في هذه اللجنة. لكن ما يبقى غير قابل للذكر في جانب كبير منه

لا يخلو الحديث عن التعصب الأعمى بحق الفلسطينيين من مخاطر. فحسب الملاحظة التي تراها مرنة قطو، قد يشجع هذا الأمر الناس «على التفكير في الفلسطينيين باعتبارهم مسألة من مسائل الإثنية أو الهوية» وقد يفضي بالتالي إلى «الانتقاص من التركيز الضروري على فلسطين باعتبارها صراعًا سياسيًا» في مواجهة الأيديولوجيا التمييزية التي تنتهجها الدول.

لمعاداة السامية في العالم، يعدّ الفلسطيني الذي يسمى إسرائيل متعصبة مذبذبًا بالتعصب الأعمى ضد اليهود. ولا يخلو الحديث عن التعصب الأعمى بحق الفلسطينيين من مخاطر. فحسب الملاحظة التي تراها مرنة قطو، قد يشجع هذا الأمر الناس «على التفكير في الفلسطينيين باعتبارهم مسألة من مسائل الإثنية أو الهوية» وقد يفضي بالتالي إلى «الانتقاص من التركيز الضروري على فلسطين باعتبارها صراعًا سياسيًا» في مواجهة الأيديولوجيا التمييزية التي تنتهجها الدول. ويُترك الأمر للفلسطينيين لكي يقرروا الطريقة التي يخوضون فيها نضالهم وكفاحهم في سبيل نيل حريتهم. ولكن بما أن المنظمات المناصرة لإسرائيل في الولايات المتحدة جعلت مناقشة إسرائيل-فلسطين دون التطرق إلى مسائل التعصب الأعمى المعادي لليهود أمرًا في حكم المستحيل، تترتب على الأميركيين أيا كانت خلفياتهم مسؤولية تملي عليهم أن يسألوا عن السبب الذي يقف وراء وجود تعبيرات سافرة يتجلى فيها التعصب الأعمى ضد الفلسطينيين ومرورها دون أن يلتفت إليها أحد تقريبًا. وبالنظر إلى أن معاداة الفلسطينيين على قدر كبير من الخفاء والاستشراء، فمن شأن طرح هذا المفهوم أن يغير الطريقة التي يعتمد عليها الأميركيون في مناقشة ما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين وما تفعله أميركا التي تتحدث باسمها. وقد تجبر فكرة معاداة الفلسطينيين الساسة والمثقفين والزعماء الدينيين الذين يطلقون تسمية المتعصبين على أفراد المجموعة المذكورة على أن يضعوا في اعتبارهم أن هذه التسمية تنطبق عليهم هم أنفسهم بدرجة أكبر بكثير.

يكن في الفكرة التي تقول إن الفلسطينيين يستحقون المساواة وإن حرمانهم من هذه المساواة - أو معاقبة الأميركيين بسبب دفاعهم عن المساواة الواجبة لهم - يشكل بالتالي صورة من صور التعصب الأعمى. ويكتسي هذا التغييب أهمية خاصة لأن زعماء اليهود الأميركيين، عندما صكوا مصطلح «اللاسامية الجديدة» لوصف الانتقاص الموجه للصهيونية وإسرائيل، واجه الفلسطينيون وأنصارهم اتهامات قاسية بكرهية اليهود. ولا يواجه مناصرو إسرائيل مثل هذا التمهيد، حتى عندما يذيعون إصرارهم على أن الفلسطينيين يعيشون دون حقوق أساسية.

وكلما استفحل التعصب الأعمى للمعادي للفلسطينيين - من خلال التوسع الاستيطاني الذي لا يفتري في الضفة الغربية وتميرير قانون الدولة القومية الذي يضيف طابعًا رسميًا على انعدام المساواة القانونية بين الفلسطينيين واليهود حتى داخل إسرائيل نفسها - اشتد إصرار مؤيدي إسرائيل وأنصارها على أن التشكيك في الدولة اليهودية يشكل ضربًا من ضروب معاداة السامية. فالتعريف الذي وضعه التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود لمعاداة السامية، والذي اعتمدته ٣١ حكومة، ووزارتها التربوية والتعليم والخارجية الأميركية، وما يربو على ٢٠٠ ولاية وبلدية وجامعة وشركة غير ربحية في الولايات المتحدة، يورد «الادعاء بأن وجود دول إسرائيل يُعدّ مسعى عنصريًا» من جملة الأمثلة التي يسوقها على معاداة السامية. وهذا مثال صارخ على الطريقة التي تسعى ادعاءات معاداة السامية من خلالها إلى إسكات الادعاءات التي تساق على صعيد الاضطهاد المناوئ للفلسطينيين. فموجب التعريف الذي يحظى بأوسع نطاق من الاعتماد